

# إسرائيل ودول الخليج تحديات التقارب الاستراتيجي

دراسة صادرة عن المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية  
مترجمة من قبل مركز إدراك للدراسات والاستشارات

ترجمة: ياسمين وشنان

بقلم: اليزابيث مارتينو

دكتورة في العلوم السياسية في معهد باريس للدراسات السياسية، باحثة في شؤون الشرق الأوسط بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (ايس- مكتب البحرين)، ومتخصصة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في أبعاده المحلية و الدولية

JAN 2018

إدراك RAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

## المحتوى

- 2 ملخص
- 3 مقدمة
- 4 دول الخليج، من عزلة العدو الصهيوني إلى القبول الضمني بوجود إسرائيل
- 4 من قيام دولة إسرائيل (1948) إلى اتفاقية السلام مع مصر (1979)
- 5 السنوات 1980-1990: الاعتراف الضمني بإسرائيل على خلفية النضال الفلسطيني وتراجع الطموحات الإقليمية الخمينية.
- 7 2000-2011: توطيد العلاقات مع إسرائيل بالتوازي مع فرضية الحرب الباردة بين الرياض وطهران
- 9 الشرق الأوسط بعد 2011، وتقارب المصالح بين تل أبيب، أبوظبي والرياض
- 9 تقارب المخاوف المناهضة للإخوان المسلمين ولايران
- 10 إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية: مخاوف مشتركة ولكن أساليب مختلفة
- 12 إسرائيل، وإعادة تسمية الدول العربية بـ: "المعتدلة" و"البراغماتية" و"الحدیثة"
- 15 من تقارب المصالح إلى الاتفاق الاستراتيجي ؟
- 15 الدبلوماسية الموازية، شائعات وكرات تجارب من أجل اختبار التقارب الإسرائيلي السعودي.
- 18 الاستنتاجات من العلاقة الثلاثية إسرائيل / المملكة العربية السعودية / الولايات المتحدة: ضربة البوكر أم خدعة كبيرة.
- 21 خاتمة

### ملخص

لقد خلف التقارب الاقتصادي السري الذي حققته إسرائيل مع عُمان والدوحة في التسعينات تقارباً مع المصالح الأمنية لأبوظبي والرياض حول عدوين مشتركين هما: الإخوان المسلمون وإيران، والنجاح السياسي للحركات الإخوانية في أعقاب الربيع العربي، إستئناف المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني في عام 2013، والتوقيع المثير للجدل على اتفاق فيينا في عام 2015، فضلاً عن غياب الثقة المشتركة تجاه الدبلوماسية الشرق أوسطية لإدارة أوباما السابقة، كل هذه العوامل عززت العلاقات بين إسرائيل وبعض دول شبه الجزيرة العربية وإيران. صعود محمد بن سلمان كولي عهد سعودي في يونيو 2017 وانتخاب دونالد ترامب في البيت الأبيض ربما كان نقطة التحول الأساسية في هذا المسار الذي لم يعد ضمناً. بل أصبح بارزاً من خلال تنظيم أشكال ملموسة من التعاون. إن تأسيس محور مناهض لإيران يمتد من تل أبيب إلى واشنطن عبر أبوظبي والرياض لم يعد سرّاً لأي كان، ومع ذلك فإن الطبيعة الدقيقة لهذه العلاقة المثيرة للاهتمام الكثير من الشائعات ونظريات المؤامرة فضلاً عما يمكن أن تسببه من مخاطر التصعيد العسكري في الشرق الأوسط الذي يعرف درجات مرتفعة من الاستقطاب بسبب الطموحات الإيرانية والسعودية. ما هي الأسس والأطراف الأساسية في العلاقة الثلاثية بين تل أبيب وواشنطن والرياض؟ ما هي المكانة التي أعطيت للقضية الفلسطينية في ظل هذا التقارب الاقليمي؟ ولماذا تُخرج بعض دول الخليج من تطبيع علاقاتها مع إسرائيل بالرغم من أن هذه العلاقة تجلب لها الكثير، هل الفرص أكثر من القيود في الوقت الحاضر؟ إن مسار التطبيع سيكون محفوفاً بالمخاطر خاصة إذا أدارت هذه الأنظمة ظهرها للرأي العام العربي، في بلاد الشام، والواجب أن تقدم الأنظمة سبباً للذين يرون في تأسيس محورٍ إسرائيلي-أمريكي-سعودي وسيلة للقضاء على القضية الفلسطينية ولمهاجمة إيران بشكل أفضل، ولذلك فإن الأمر ليس مجرد مسألة استيعاب أسباب ومخاطر التعاون الثنائي المحتمل الذي يعتبر "منافياً للطبيعية" وإنما أيضاً لتقييم تحدياته و ثقل حمله القابل للتفجر في منطقة الشرق الأوسط ككل.

### مقدمة

في حين أن تفاقم التوترات بين الرياض وطهران يثير المخاوف من اندلاع أزمة جديدة في الشرق الأوسط، وخاصة في لبنان، فإن إنشاء محورٍ مناهضٍ لإيران من تل أبيب إلى واشنطن عبر أبوظبي والرياض لم يعد سراً، إن التقارب المخلص لإسرائيل اقتصادياً مع عُمان والدوحة في العشرينات من القرن الماضي قد أفسح المجال منذ عام 2011 لتقارب المصالح الأمنية مع أبو ظبي والرياض حول اثنين من الأعداء: الإخوان المسلمون وإيران، والنجاح السياسي للحركات "الاخوانية" في أعقاب الربيع العربي، واستئناف المفاوضات بشأن إيران النووية في عام 2013 والتوقيع المثير للجدل لاتفاق فيينا في 2015 فضلاً عن عدم الثقة المشترك في الدبلوماسية الشرق أوسطية للرئيس الأمريكي باراك أوباما، كلها عوامل عززت العلاقات بين إسرائيل وبعض دول شبه الجزيرة العربية الفارسية.

إن تعيين محمد بن سلمان ولياً للعهد في السعودية في حزيران / يونيو 2017 ربما كان نقطة تحولٍ حاسمٍ في هذا المسار الذي لم يعد سرياً بل يظهر من خلال تنظيم أشكال ملموسة للتعاون، من جانب آخر رددت الصحافة الدولية بانتظام المخرجات التي تشهدها المناقشات السرية وتبادل المعلومات أو الخطط الجيوستراتيجية الواسعة في المثلث: إسرائيل، المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، لدرجة أن في أزمة مجلس التعاون الخليجي في حزيران/يونيو 2017 أراد كثيرون أن يروا يد إسرائيل وحليفاتها الأمريكية، ويتساءل كثيرون عما إذا كان التقارب الإسرائيلي السعودي لن يتم إعلانه من قبل الرياض . إن طهران وحلفائها هم أول من غمر الإنترنت بالشائعات ونظريات المؤامرة والتفسيرات العدوانية لهذا التقارب.

هل يخدم التقارب بين المصالح الإسرائيلية والإماراتية والسعودية والأمريكية إمكانية التصعيد العسكري ضد إيران ووكلائها، في المقام الأول مع حزب الله؟ ما هي الأسس والأطراف التي تتدرج ضمن هذا المسار؟ هل يمكن أن تصبح موضوع مساومة في التفاوض على شراكة استراتيجية معادية لإيران؟ ما هي مكانة القضية الفلسطينية في ظل هذا التقارب الإقليمي؟ هل التسوية العادلة والدائمة للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني ما زالت شرطاً لا غنى عنه لتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية؟ العديد من الأسئلة تطرح في ظل تطور هذه العلاقة، التي تثير في طبيعتها الكثير من المخاوف. للوهلة الأولى، فإنها تشكل مخاطر أكثر من فرص متاحة لاستقرار الشرق الأوسط. إن هذه الدراسة ليست فقط لفهم أسباب وطرق التعاون المحتمل الذي يعتبر غير طبيعي، ولكن لتقييم تحدياته وحمله الثقيل بالنسبة للشرق الاوسط ككل.

بعد استعراض سريع لتاريخ العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج، سنركز على طرق التقارب بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تحت الرعاية الأمريكية، قبل تحليل حدود ومكانة القضية الفلسطينية في تطبيع العلاقات بين إسرائيل وشركائها الخليجين الجدد.

## دول الخليج، من عزلة العدو الصهيوني إلى القبول الضمني بوجود إسرائيل

### من قيام دولة إسرائيل (1948) إلى اتفاقية السلام مع مصر (1979)

لم تلعب دول الخليج دوراً هاماً في الصراعات العربية الإسرائيلية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن السعودية في عام 1956 وقفت مع مصر في أزمة السويس ثم الحرب منذ عام 1967، انحازت الأنظمة الملكية النفطية إلى العروبة المصرية، وأكدت نشأة نضال وطني فلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية، التي أنشئت في عام 1965) اتخذت قراراً رسمياً بمناهضة إسرائيل، حيث صوت في الأول من أيلول / سبتمبر 1967 في ختام قمة جامعة الدول العربية ثمانى بلدان (مصر وسوريا والأردن ولبنان والعراق والجزائر والكويت والسودان) على ما ورد في الفقرة 3 منه أو ما يسمى بقاعدة "اللأءات الثلاث": لا سلام مع إسرائيل، ولا اعتراف بإسرائيل ولا مفاوضات مع إسرائيل.

إلا أن الأبحاث أظهرت أن إسرائيل والمملكة العربية السعودية تعاونتا خلال الحرب في اليمن في الستينيات لدعم المعسكر الملكي ضد القوميون الذين يدعمهم جمال عبد الناصر. في ذلك الوقت، كانت معارضة الرياض لإسرائيل تدوب في ثغرات الفرص عندما يتعلق الأمر باستقرار المملكة العربية السعودية وأمنها. كما رفضت المملكة العربية السعودية المشاركة في الكفاح المسلح ضد إسرائيل خلال حرب عام 1973، ولكنها ساهمت بشكل غير مباشر بدورها في الحظر النفطي الذي قرره منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

في السبعينات، قدر أنه يوجد أكثر من 500,000 فلسطيني يقيمون ويعملون في دول الخليج، وخاصة في السعودية والكويت، حيث استفادوا من الدعم السياسي من النخب المحلية. ومنذ استقلالها في عام 1971، استفاد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وسلطنة عمان من زيادة في الإنتاج وفي أسعار النفط. لقد تكيفت الممالك الخليجية مع بيئتها الاستراتيجية الجديدة، ولكن مع مراعاة مصالحها الخاصة، وسهل انسحاب البريطانيين إدراج الولايات المتحدة في المشهد حيث سعت واشنطن إلى الاعتماد على طهران والرياض كدعامتين أساسيتين للاستقرار والازدهار الإقليمي. استندت عقيدة نيكسون لعام 1972 -من بين أمور عديدة- إلى الحفاظ على هذين القطبين المؤيدين للغرب وهما إيران والمملكة العربية السعودية، وخاصة في الحفاظ على سعر وحرية وصول النفط إلى السوق العالمية.

في ذلك الوقت، حافظت إسرائيل وإيران -وهما حليفان غير عربيين في واشنطن- على علاقات تجارية وأمنية في سياق الضغوط السوفيتية وارتفاع حدة القومية العربية. "عقيدة المحيط" التي وضعت من قبل مؤسس الدولة اليهودية دافيد بن غوريون -والتي كانت تهدف إلى تشكيل تحالفات بعيداً عن البلدان العربية- ركزت بطبيعة الحال على النظام الملكي الإيراني قبل الغرب. لدرجة أنه في عام 1977 وقع شاه إيران ووزير الدفاع الإسرائيلي شيمون بيريز سرا اتفاقية التعاون باليسطي.

### السنوات 1980-1990: الاعتراف الضمني بإسرائيل على خلفية النضال الفلسطيني وتراجع الطموحات الإقليمية الخمينية.

إن التقارب بين تل أبيب وطهران انتهى تزامناً مع الثورة الإسلامية عام 1979، فقد أدان آية الله الخميني علاقات الشاه مع إسرائيل الدولة المتحالفة مع الولايات المتحدة إذ كان أول زعيم يستقبله الفريق السياسي الجديد في طهران هو زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، في الحين الذي أصبحت فيه السفارة الإسرائيلية تمثل فلسطين رسمياً. وفي الوقت الذي أبرمت فيه مصر اتفاق سلام مع إسرائيل هدفت إيران إلى إعادة السيطرة على "المقاومة"، إلا أن المنعطفات الإسلامية لم تمنع طهران من تلقي الدعم العسكري الإسرائيلي للفترة 1985-1986 خلال الحرب الإيرانية العراقية.

إن قضية "إيران-غايت" تبين أن أولوية الجمهورية الإسلامية لا تزال أمنها الخاص، في حين أن القضية الفلسطينية هي جزء من استراتيجية الحصول على دعم الشعوب العربية، كما حافظت إسرائيل على علاقاتها مع إيران الخمينية حتى أوائل التسعينات، لكنها أبدت قلقها من إحياء البرنامج النووي الإيراني (الذي بدأ تحت إشراف الشاه وعلق بعد انتصار الخميني)، رئيس التخطيط لدى القيادة العليا الإسرائيلية الجنرال عوزي دايان أعلن في كانون الأول / ديسمبر 1994 أن إسرائيل يمكن أن تضطر إلى القيام بضربة استباقية ضد المنشآت الإيرانية قبل أن تصبح جاهزة للعمل. كانت العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج متناقضة حتى نهاية التسعينيات، ومن المؤكد أن القضية الفلسطينية لعبت دوراً محورياً في رفض العرب التعاون مع تل أبيب. خلال الثمانينيات، قيل بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد تلقت أكثر من 10 مليارات دولار من السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة. دعم منظمة التحرير الفلسطينية، والحفاظ على التضامن، والتوافق العربي السني، كلها تعتبر نقاطاً أساسية لاستقرار الممالك الخليجية، ومع ذلك اتخذت الدول الإماراتية والقطرية الفتية موقفاً بعيداً عن النزاع، عُمان، تعتبر دائماً أن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني بعيداً عن مصالحها الحيوية، حيث حافظ السلطان قابوس بن سعيد على علاقاته مع مصر، في حين دعت معظم الدول الراديكالية مثل سوريا والعراق إلى المقاطعة بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد، وأيدوا نهاية الحظر بالقاهرة في الجامعة العربية. وفي الوقت نفسه، في عام 1981 أعرب مجلس التعاون الخليجي عن قلقه تجاه جيرانه الإسلاميين الشيعة واستعداده لتعزيز الأمن والازدهار في شبه الجزيرة العربية و إيران. إن الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988) ومحاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها المقاتلون الشيعة في البحرين في عام 1981 أقتعت بالتأكيد الدول السنية بأن توحد قواها ضد أي محاولة لزعة الاستقرار، خاصة السعودية والبحرين وأيضاً الإمارات العربية المتحدة التي تشعر بالقلق إزاء النزاع الإقليمي على جزر أبو موسى وطنب، إيران التي يحكمها آيات الله والتي جعلت من نفسها مركزاً للشيعة، و الساعية لتصدير ثورتها خارج الحدود، قد أصبحت جارا خطيراً.

في هذا السياق يجب أن نحلل وضع خطة السلام للشرق الأوسط التي اقترحتها ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد فزاع العزيز في آب / أغسطس 1981، إذ تقول دول الخليج إن حل الصراع الإسرائيلي

الفلسطيني سيساهم في تعزيز الأمن القومي، ولا يمكن للمملكة العربية السعودية والكويت على وجه الخصوص أن تظلا صامتين في مواجهة مطالب مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها، بالإضافة إلى ذلك، فإن محاولة إيران السيطرة على القضية الفلسطينية كزعيم حقيقي لـ "محور المقاومة"، تبعتها حلف مكون من الرياض والقاهرة وعمان هدفة كسب الشرعية، لكن اتهموا بأنهم مؤيدون للأميركيين و "حليفهم الصهيوني". وتقتح خطة فهد المكونة من ثماني نقاط، -استنادا الى قرارات الأمم المتحدة-، انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس، وتفكيك المستوطنات، وعودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم، وحرية العبادة في الأماكن المقدسة، وإقامة دولة فلسطينية، مقابل "حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام"، إلا أن هذه الأخيرة جعلت الدول العربية مقسمة بشكل حاد، حيث ان الدول الأكثر راديكالية قد رأت في الخطة قبولاً ضمناً بوجود إسرائيل، في الواقع هذه الخطة التي أعلن عنها ولي العهد السعودي (وليس الملك) في وقتٍ لاحقٍ اعتبرت بالون اختبار، وصحيح أن ولي العهد قد حصل في السابق على موافقة ياسر عرفات -الذي ربما شارك في صياغتها-، والا انها على اي حال كانت تمثل اعترافاً- ضمناً إن لم يكن رسمياً ودبلوماسياً- بدولة إسرائيل على يد أعدائها العرب. وفي 9 أيلول / سبتمبر 1982، وبعد العملية الإسرائيلية للسلام في الجليل بلبنان، قرر ياسر عرفات بنفسه في القمة العربية في فاس قبول المفاوضات السياسية مع إسرائيل وإقامة دولة فلسطينية فقط على الأراضي المحتلة منذ عام 1967.

لطالما دافعت دول الخليج دائماً عن القضية الإسرائيلية الفلسطينية أكثر من سوريا والعراق والجزائر حيث تخشى دول الخليج من ميل إيران لفرض نفوذها الايديولوجي والعسكري على الشعوب العربية السنية. لكن موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على غزو صدام حسين للكويت في عام 1991 أثرت تأثيراً كبيراً على دعم القضية الفلسطينية في الخليج وأقنعت زعماء تلك الحقبة بأن من الضروري التحرك بأسرع ما يمكن نحو تسوية هذه المسألة، إن الصراع المرير الذي يغذي المعارضة الإسلامية مكلف للأعمال الخيرية الخليجية ويُعقد العلاقة مع الولايات المتحدة، حيث أنها أصبحت أكثر وضوحاً وأقل عاطفية، وبالتالي فإن الدول النفطية كانت لها مصلحة في دعم حل الدولتين، لذلك رحبت بمحادثات مدريد واتفاقيات أوسلو لعام 1993. وذهبت قطر وعمان إلى أبعد من ذلك بكثير، حيث كانتا أول الدول التي تتعامل مع إسرائيل في مجال التجارة، وقد استقبلت عمان في عام 1994 الوزير الإسرائيلي شيمون بيريز في إطار المناقشات حول توزيع الموارد المائية الإقليمية، في ديسمبر من العام نفسه، رحب السلطان قابوس برئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق روبن في مسقط، وبعد ذلك بشهور قليلة استقبل الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز وزير الخارجية العماني في القدس. في حين افتتحت مسقط المركز الإقليمي لبحوث المياه الذي استضاف جامعيين إسرائيليين، فيما لا يزال التعاون اليوم متواصلاً مع معهد أرفا بجامعة بن غوريون. في عام 1995 استضافت قطر بقيادة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وفداً إسرائيلياً لعقد مؤتمر دولي حول الحد من التسليح، في حين استضافت البحرين وزيراً إسرائيلياً لمناقشة القضايا البيئية، وفي عام 1996 ذهب شيمون بيريز إلى الدوحة ومسقط لفتح شركتين

اقتصاديتين إسرائيليتين، في حين افتتحت قطر مكتباً في تل أبيب. في الوقت نفسه، تبنت الدولتان سياسة عدم المواجهة مع طهران، و تراجعتا مرة أخرى عن السياسة الإقليمية لجارتها الكبرى، أي السعودية.

### 2000-2011: توطيد العلاقات مع إسرائيل بالتوازي مع فرضية الحرب الباردة بين الرياض وطهران

كانت العلاقات بين إسرائيل والدول الخليجية تتقلب وتتوقف بحسب زيادة وتراجع الصراع الداخلي الفلسطيني، وفي أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول / سبتمبر 2000 قررت عُمان وقطر توقيف البعثات الاقتصادية الإسرائيلية على أراضيها ووقفت وراء توافق الرأي العربي الذي تقوده مظاهرات شعبية في جميع أنحاء المنطقة، المملكة العربية السعودية لم تقطع أي أمل في حل الصراع، بل على العكس من ذلك، حيث انها -وفي سياقٍ متوترٍ جداً بعد 11 سبتمبر 2001- قامت الرياض بفعل تاريخي من خلال اقتراح مبادرة السلام العربي، مفادها الاعتراف رسمياً بإسرائيل مقابل تسوية "عادلة" للقضية الفلسطينية. رغم رفض المبادرة السعودية من قبل إسرائيل عام 2002 والتي عرضها الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود الذي أصبح ملكاً في يونيو 1982، أسست هذه المبادرة لإمكانية تطبيع العلاقات مع تل أبيب مقابل إقامة دولة فلسطينية، كما أنه منح الولايات المتحدة الأمريكية دور الطرف الثالث، أو بالأحرى الوسيط في البحث عن اتفاق سلام إقليمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبقية العالم العربي. بعدها بعام، وتحديدًا في 2003، كان التدخل الأمريكي في العراق وصعود الشيعة في بغداد قد أدى إلى زيادة قلق الدول العربية السنية فيما يتعلق بنشوء "الهلال الشيعي"، أما فيما يخص الكشف عن البرنامج النووي الإيراني المرتبط بتطوير صواريخ بعيدة المدى، وتبني الرئيس محمود أحمد نجاد الذي انتخب في عام 2005 خطب "معادية للسامية"، زاد من تفاقم مخاوف تل أبيب. إن الحرب الصيفية بين إسرائيل وحزب الله اللبناني عام 2006 زادت من الرغبة في القضاء على الوكلاء الإيرانيين، ولكن عدم وجود توافق في الآراء بين القادة العرب أصبح أيضًا واضحًا. من ناحية ثانية انتقدت الحكومة السعودية "مغامرات" حزب الله في شمال إسرائيل. وعلقت على التقدم المحرز في البرنامج النووي الإيراني، الذي يعتبر تهديدًا إقليميًا، و قد نُشر مقالٌ في صحيفة الشرق الأوسط الموالية للسعودية عنوانه: "إيران النووية تحيي حلم الإمبراطورية الفارسية". وتظهر البرقيات الدبلوماسية الأمريكية لعام 2008 أن الملك عبد الله و السفير السعودي السابق في واشنطن عادل الجبير (وزير الخارجية الآن) حثا مراراً الولايات المتحدة على مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية.

إن تقارب المصالح بين إسرائيل وبعض دول الخليج كان ملموسًا بالفعل حتى في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود (2005-2015)، حيث واصلت الرياض مشاركتها في القضية الفلسطينية وقبول مقعد مراقب في مؤتمر أنابوليس للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في عام 2007. كما نشرت سارة يزرايلي من معهد دراسات الأمن القومي (م د ا ق، تل أبيب) في عام 2007 دراسة حول آفاق الحوار الإسرائيلي السعودي، مستوحاة من شائعات عن اجتماع سري بين رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت إيهود أولمرت والملك عبد الله في عام 2006 في عمان قالت فيها انه لقد عقد اجتماع سري بين رئيس الوزراء الإسرائيلي



إيهود أولمرت والعاقل الأردني الملك عبد الله الثاني في عمان في عام 2006، وأفادت الدراسة أن هذا اللقاء لم يحدث في الواقع، ولكن في المقابل عقدت عدة اجتماعات حول القضية الفلسطينية في عام 2006 - 2007 بين الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود والأمين العام لمجلس الأمن القومي السعودي والمسؤولين الإسرائيليين، وفي عام 2008 دعت قطر وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني إلى إلقاء محاضرة في "منتدى الدوحة السنوي الثامن حول الديمقراطية والتنمية والتبادل الحر".

ومع ذلك، ففي كانون الأول / ديسمبر من العام نفسه، كان اندلاع حرب غزة (عملية الرصاص المصبوب في الفترة 2008-2009) لا يزال مدانا علنا من جانب دول الخليج. ولكن هذه الحرب تبرز مرة أخرى الانقسامات الضمنية القائمة بسبب هذه القضية بين دول المنطقة. حيث انعقد مؤتمرين أحدهما في الدوحة، والآخر في الكويت، في حين ظهر المؤتمر الأول لصالح مصالح إيران وحماس وسوريا، بينما ظهر المؤتمر الثاني الذي كان برعاية المصريين والسعوديين أكثر انتباهاً لمطالب السلطة الفلسطينية. وقد شهدت حرب القمم كسراً للروابط العربية التي لا تزال ليومنا هذا تقسم المنطقة. وفي الوقت نفسه، كشفت البرقيات الدبلوماسية الإسرائيلية لعام 2009 التي أصدرتها ويكيليكس أن تسيبي ليفني كانت في ذلك الوقت على علاقة "جيدة ومثمرة" مع وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، و بأن مدير الموساد مائير داجان، أقام علاقات سرية مع السعودية. و في العام نفسه نشرت الصحف الإسرائيلية المحادثات بين أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والسعودية بشأن القضية النووية الإيرانية. في مقال عام 2016، قال المدير السابق لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية الإسرائيلية إيران اتسيون: "في عام 2009 كان من الواضح أنه هناك تعاون من قبل مسؤولين رفيعي المستوى من أجهزة الأمن والاستخبارات في إسرائيل والدول الخليجية، ولكن هذا لا يعني أنه قد حدث تقدم دبلوماسي كبير".

ومنذ انتخابه رئيساً للوزراء في شباط / فبراير 2009، ظل بنيامين نتنياهو ثابتاً على رغبته في مواصلة التقارب الذي بدأه أسلافه مع دول الخليج، إلا أن القضية الفلسطينية لم تعد من أولوياته، فقد حان الوقت لتركيز العلاقة على مواجهة العدو المشترك: إيران.

## الشرق الأوسط بعد 2011، وتقارب المصالح بين تل أبيب، أبوظبي والرياض

### تقارب المخاوف المناهضة للإخوان المسلمين ولايران

لقد شكلت الانتفاضات العربية في عام 2011 نقطة تحول في تقارب التوافق الأمني بين إسرائيل وبعض دول الخليج العربي، حيث أن سلسلة الحركات الاحتجاجية من تونس إلى البحرين، مروراً عبر الأراضي الفلسطينية، و سقوط الدكتاتوريين الذين كان يعتقد أنهم غير قابلين للتغيير، وصول الأحزاب من حركة الإخوان المسلمين إلى السلطة في تونس ومصر، ووقوف إيران خلف بشار الأسد في سوريا و تقام العنف بسبب الانقسامات الدينية في سوريا والعراق واليمن، واستمرار البرنامج النووي الإيراني، المدعوم بإعادة تشكيل ترسانته الباليستية؛ كل ذلك أزعج إسرائيل ودول الخليج العربي كثيراً باستثناء قطر، التي كانت مسرورة بالنجاح السياسي لأصدقائها من حركات الإخوان المسلمون-التي رافقتها قناة الجزيرة لتغطية الأحداث التي قاموا بها-. من جهتها رأت جميع الدول الخليجية الأخرى أن تقدم الإخوان المسلمين يعتبر تهديداً استراتيجياً، و الإمارات العربية المتحدة كانت الأكثر توتراً جراء ذلك، ما جعلها تقوم بمئات الاعتقالات، وفي عام 2014 وضعت الإمارات الإخوان المسلمون ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، وبعدها بزمن قصير تشاركت مع إسرائيل القلق نفسه من رؤية السيناريو المصري-وصول جماعة الإخوان المسلمون إلى الحكم- يُحدث ضرراً لدول أخرى في المنطقة، وقد أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو عن قلقه إزاء جيرانه المصريين والأردنيين والسوريين، من جهة أخرى أعرب ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان عن قلقه إزاء ضعف دعمه، تشارك نتانياهو ومحمد بن زايد هاجس مناهضة الإخوان المسلمون، أضيف إليه هاجس مناهضة إيران، مدعوماً أيضاً بالتطورات السياسية في البحرين والمملكة العربية السعودية.

في الواقع؛ في شباط / فبراير - آذار / مارس 2011، اتخذت البحرين خياراً بخصوص قمع انتفاضة شعبية -إلى حد كبير، وليس الشيعة فقط- بدعم من الجيشين الإماراتي و السعودي، ثم اتهمت السلطات البحرينية حركة الاحتجاج بأنها حسان طروادة للطموحات الإقليمية الإيرانية. وفي الوقت نفسه، أطلقت السعودية النار على المتظاهرين الشيعة في القطيف شرقي البلاد وحكمت بالإعدام على الشيخ نمر باقر النمر الشيعي لمشاركته في الاحتجاج، إن تنفيذ حكم الإعدام في يناير 2016 أثار مظاهرات في البحرين و إيران، وأدى غلق السفارة السعودية في طهران إلى كسر العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. في سياق متصل قرر الإماراتيون خفض مستوى علاقاتهم مع طهران، أما قطر فاستدعت السفير الإيراني في الدوحة على غرار ما فعلته تركيا والأردن، بينما استمتعت طهران بوصف الربيع العربي بأنه نسخة طبق الأصل من الثورة الإسلامية، في كانون الثاني / يناير 2011، أكدت صحيفة "كيهان" الإيرانية أن "العالم الإسلامي هو وجه للتطور الجديد، والإسلام الخميني هو القوة الدافعة لهذه الأحداث".

إن الخوف من الإطاحة بالدول العربية من قبل الإخوان أو الحركات الشيعية (أو أي نوع آخر من انتفاضة الاحتجاج التي تعتبر "إرهابية") أضيفت إلى وجهة النظر التي تحمل إيران مسؤولية تطوير التقنيات النووية

والبالتية. لطالما كانت إسرائيل مصدر إلهام للشعار الشهير "تصنيع القنبلة النووية أو قصف مراكز إيران النووية" الذي استخدم كحجة لضمان الضغط على المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك دول الخليج العربية في علاقتها مع إيران.

لم تكن السعودية ضد فكرة فرض ضربة وقائية على المنشآت النووية الإيرانية في الوقت الذي كانت تخشى فيه عواقب مبادرة إسرائيلية خاصة إذا تم إجراؤها بشيك على بياض من الرياض، ولهذا السبب عارضت المملكة التحليق الجوي من قبل القوات الجوية الإسرائيلية على أراضيها، ومن أجل التماسك، دعا مجلس التعاون الخليجي إلى مفاوضات سياسية مع طهران على أمل أن واشنطن ستؤقف السباق نحو التسليح النووي، أو على الأقل الاستعداد المفترض بأن تصبح إيران دولة حازم.

غير أن اكتساب المملكة العربية السعودية للطائرات المقاتلة من طراز "إف 15" والدفاع المضاد للصواريخ "تاد" من الولايات المتحدة لم يكن كافياً لطمأنة الخليج. وأظهرت إدارة أوباما علامات الابتعاد: ففي يوليو 2013، كانت قلقة من الانقلاب العسكري في مصر ضد حكومة محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمون، لكن في آب / أغسطس من العام نفسه تخلت عن خطوطها الحمراء في سوريا، حيث قررت التدخل عسكرياً للرد على الهجمات الكيماوية التي ارتكبتها نظام الأسد في 21 أغسطس / آب في الغوطة. و في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي سهلت التوقيع على الاتفاق النووي المؤقت بين إيران والأعضاء الخمسة في مجلس الأمن + ألمانيا. إن نقطة التحول في العلاقة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قد وقعت بشكل لا يمكن إنكاره في هذا السياق المحدد لعام 2013. في رد فعل مشترك من عدم الثقة تجاه الحليف الأمريكي المشترك، فإن توقيع اتفاقية فيينا لعام 2015 بشأن الطاقة النووية الإيرانية أكد خوف تل أبيب والرياض من تقارب واشنطن وطهران. ففي نظر أعداء إيران، يبدو أن أمريكا قد أعادت تأهيلها على الساحة الدولية، وأعطتها تفويضاً مطلقاً لمواصلة توسعها الإقليمي.

### إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية: مخاوف مشتركة ولكن أساليب مختلفة

لقد شعرت إسرائيل والمملكة العربية السعودية "بالتخلي" من قبل الحليف الأمريكي في مواجهة الانتصارات التي سجلتها إيران وحلفاؤها في سوريا والعراق واليمن، و أيضاً في لبنان، وفي هذا السياق تستمران اليوم بتقاسم الهدف نفسه، وهو احتواء إيران، دون اللجوء بالضرورة إلى الأساليب نفسها.

فيما يخص الصراع السوري، لم تشر إسرائيل مطلقاً إلى موقف إجماع وطني، حيث حدث انقسام داخل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في البداية حول ما إذا كان بشار الأسد سيسقط أم لا مع خطر استيلاء الإسلاميين على دمشق، وكسر الممر الشيعي طهران - بيروت عبر دمشق، وخطر الاضطراب إلى التعايش مع الإخوان المسلمون أو حتى الجهاديين. لهذا فإنهم يفضلون دائماً وضعاً وسطياً: التدخل - ولا سيما

عسكرياً-إلا عندما تكون مصالحهم الحيوية مهددة، فهم لم يؤمنوا أبداً بقدرة المعارضة السورية على الاستيلاء على السلطة، وحذروا في وقت مبكر جداً مستشاري الغرب من مخاطر تطرف المقاتلين.

إن تدخل روسيا في سوريا في سبتمبر 2015 أقتنعهم بأن مخاوفهم مبررة وأن من الضروري الآن التفاوض مباشرة مع موسكو للحد من التأثير الإيراني. يجدر بنا القول إن أسوأ سيناريو مع تل أبيب سيكون تفكك سوريا أو تقسيماً ما يقلل من أراضي "سوريا المفيدة" التي تقودها دمشق، وترك إدارة الجنوب السوري تحت رعاية الأردن. لكن قطر والسعودية اخترتا تسليح المتمردين -بما في ذلك الجهاديين السلفيين- لإسقاط نظام الأسد، في الوقت الحاضر تعتبر هذه الاستراتيجية فاشلة، فيما أقرت الرياض أنها بحاجة إلى روسيا لوقف تأثير إيران في سوريا. وعلى الرغم من الأساليب المختلفة، فإن إسرائيل والمملكة العربية السعودية توصلتا إلى الاستنتاجات نفسها، لذلك فالبلدان سيعتمدان أخيراً على اتفاق روسي أمريكي لوقف ما يعتبرانه خطر الهيمنة الإقليمية الإيرانية.

بالنسبة للبنان وحزب الله، لم يكن لدى إسرائيل أي نفوذ سوى القوة المسلحة، وهذا الخيار قد زاد بشكل كبير سياسياً وعسكرياً على حد سواء، على الإسرائيليين التفكير ربما مرتين قبل الشروع في حرب جديدة في جنوب لبنان، وتجنب تأثر السعوديين برغبتهم في القتال مع الحركة الشيعية اللبنانية. في نهاية عام 2017، بدا أن المملكة العربية السعودية فقدت رهان التدخل السياسي المباشر من خلال الوضع غير المتوقع لسعد الحريري، ففي محاولة لإقامة الحروب مع حزب الله، والضغط على رئيس الوزراء السني الضعيف، تمكنت الرياض فقط من حصد الكراهية في بيروت، والإسرائيليون كانوا على علم بذلك.

في السياق الإيراني، كان الثابت السياسي الوحيد بالنسبة لتل أبيب هو دعمها للأكراد، بما في ذلك تطلعاتهم إلى الاستقلال. وتأمل المملكة العربية السعودية في اللعب على الانقسامات الداخلية في العراق لتخفيف قبضة إيران. أما بالنسبة لليمن، فإن المستقبل السياسي والاستراتيجي للبلاد لا يزال من أولويات الرياض ولكنه بعيد جداً عن المجال الحيوي لتل أبيب لإثارة اهتمام محدد، في نهاية المطاف، على الأرجح أنه مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى وجه التحديد مع وزير الدفاع الإماراتي محمد بن زايد، الذي يقرر السياسة الخارجية والدفاع للاتحاد بأكمله، لقد شعرت إسرائيل منذ فترة طويلة: بالنهج نفسه تجاه إيران، الحذر نفسه من الملف السوري، حتى الاهتمام نفسه بجماعة الإخوان المسلمين، الرغبة نفسها في حماية مصر و الأردن. بنيامين نتنياهو كان قد أشاد بإبعاد قطر من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين في يونيو 2017، لأن هذا الطلاق الدبلوماسي بمثابة إقصاء لسياسة قطر المؤيدة للإخوان منذ الثورات العربية، بما في ذلك دعمها لحركة حماس، و أبو ظبي مصممة على جعلها تدفع ثمنها. والواقع أن تسريب رسائل البريد الإلكتروني لسفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى واشنطن يوسف عتيبة (منذ عام 2008) أظهر أن الإمارات تحالفت مع الولايات المتحدة لتهميش قطر، وإغلاق القاعدة العسكرية الأمريكية هناك، واتخاذ الإجراءات لمعاقبة الشركات التي تتعامل تجارياً مع إيران. وكان للسفير عتيبة أيضاً علاقة خاصة مع مراكز الأبحاث المحافظة المؤيد لإسرائيل، وبالتحديد مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية.

كما أن موقف المملكة العربية السعودية من الإخوان المسلمين قد تفاقم أيضاً، ويجدد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان اليوم قرار الملك عبد الله الذي وضع الإخوان على قائمة المنظمات الإرهابية في عام 2014، في المقابل والده الملك سلمان لم ينظر إليهم على أنهم تهديد فوري.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، لا يزال هناك تقارب في وجهات النظر بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، وقد رحبتا بالرئيس السابق للأمن الوقائي في قطاع غزة محمد دحلان، الذي نفى من قبل حركة فتح عام 2007.

وهو يعتبر منافس كبير للرئيس الحالي للسلطة الفلسطينية محمود عباس، حيث يحاول هذا الغزوي منذ عدة سنوات العودة إلى المشهد السياسي الفلسطيني، ويبدو أن جزءاً من المؤسسة العسكرية والاستخباراتية الإسرائيلية أيد هذا الخيار، الذي دافعت عنه الإمارات ومصر.

بشكل عام، تأثير محمد بن زايد آل نهيان على ولي العهد السعودي محمد بن سلمان أصبح اليوم واضحاً، وكثير من المحللين يعتبرونه معلماً رئيسياً يفسر التقارب الدبلوماسي بين السعوديين والإماراتيين بشأن إيران، الإسلام السياسي وقطر، وأيضاً بشأن مخطط التقارب مع إسرائيل.

### إسرائيل، وإعادة تسمية الدول العربية بـ: "المعتدلة" و"البراغماتية" و"الحديثة"

تخشى المملكة العربية السعودية من عدم عودة إدارة أوباما إلى سياستها المتمثلة في دعم البلدان غير العربية في المنطقة، وتسعى بشكل خاص إلى تحقيق التوازن بين ميزان القوى وبين الجهات الفاعلة غير السنية، ففي سياق الكفاح الدولي ضد الجهادية، وتطرف المتطرفين في سوريا، وظهور الدولة الإسلامية 2013-2014، ومرافقتها غير المسبوقة للهجمات في العالم؛ قد اقتنع في الحقيقة العديد من الحكام وأغلبية الرأي العام الدولي أنه من الضروري الآن الانتهاء من تصدير "الإسلام الراديكالي" إلى أوروبا والولايات المتحدة وأفريقيا وآسيا. أما دول الخليج فغالبا ما تم اعتبارها دليلاً على الشكل الجديد من الهمجية، على وجه الخصوص الوهابية السعودية، و أيضاً السياسة الموالية لجماعة الإخوان المسلمين في قطر، حيث اتهمهم الغرب بتهديد الاستقرار والأمن الدولي، وبدون التساؤل عن المصالح التجارية وعقود التسليح الكبيرة قامت الولايات المتحدة بتمرير رسالة إلى شركائها في الخليج -وخاصة قطر والسعودية- مفادها أن الاستغناء الأيديولوجي أو إعادة تسمية "العلامة التجارية الأيديولوجية" أصبح ضرورياً. حيث واجه البلدان الأمر بصعوبة كبيرة، وتزامن ذلك مع الإشكالية الإسلامية العنيفة التي بدأت تؤثر عليهم عبر أراضيهم. وسرعان ما انضمت الدول الخليجية إلى التحالف الدولي الذي شكل في عام 2014 لمواجهة الدولة الإسلامية أو داعش في العراق وسوريا، في حين انتهزت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية الفرصة لتوسيع تعريفهما للإرهاب كشكل من أشكال الحركة السياسية التي تعرض نظام سلطتهم للخطر. على سبيل المثال، أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قانوناً لمكافحة الإرهاب في عام 2014 يشرع عقوبة الإعدام لأي شخص متهم بـ "إضعاف الوحدة

الوطنية أو السلام الاجتماعي". وقد نفذت مئات الاعتقالات داخل حركة الإخوان المسلمين، وأيضاً بين نشطاء حقوق الإنسان والمعارضين والمدونين أو الأوساط الفكرية الانتقادية.

سعت دول الخليج إلى تأييد حركة "المعتدلين" بين داعش وإيران. هذه التسمية أثارت إعجاب بنيامين نتنياهو كثيراً حيث سيتواصل معه المعتدلين من القاهرة إلى الرياض عبر عمان وأبو ظبي، وهو فريق يضم الدولتين العربيتين الوحيدتين اللتين تريدهما إسرائيل فعلاً لتطبيع علاقتهما معهما.

إن سياسة الأمن في دول الخليج بحكم الواقع كانت مصحوبة بسياسة الإصلاح الاقتصادي والثقافي، وكانت أبوظبي رائدة في هذا المشروع الإصلاحي الذي يهدف إلى تعزيز السلطة القائمة، و جذب المستثمرين الأجانب في سياق تركيز عالمي على ما بعد النفط. يبدو أن مشروع محمد بن زايد آل نهيان الجديد للمجتمع والقوة الناعمة الثقافية والاقتصادية قد أقنع محمد بن سلمان آل سعود بالبدء في مسار مماثل، لكن الأمير السعودي يريد أن يذهب بسرعة كبيرة، اد قرر القيام بعمليات تطهير سياسية شاملة وإصلاحات اقتصادية ومالية، تضاف إليها بعض تدابير الانفتاح مع تركيز وسائل الإعلام على التسامح الديني وحقوق المرأة. -مثل منح هذه الأخيرة حق القيادة في أيلول / سبتمبر 2017-. و في الوقت الذي رحب فيه الإسرائيليون بذلك الاندفاع فقد شعروا بالقلق من التأثير الطائفي المحتمل لطموحات محمد بن سلمان آل سعود. إلا أن البراغماتية الاقتصادية والأمنية للرياض وأبوظبي تعتبر عنصراً أساسياً في عملية التقارب مع تل أبيب. و لكن نفاد صبر الأمير الصغير قد يضعف قوته ويقوض فرص الوصول إلى إسرائيل.

إن التحديات الاقتصادية لهذا التقارب مهمة. و الدولة الاسرائيلية الفتية ترغب في اقحام نفسها من أجل اختراق السوق الخليجية، كما أنها حريصة على التكنولوجيا الجديدة، و منفتحة للطاقات المتجددة وموفرة كثيراً لقدرات المراقبة والحماية، وخاصة في مجال أمن الفضاء الإلكتروني. وقد عرفت الشركات الإسرائيلية بالخبرة والسمعة في هذه المجالات. و هذا ما أعلنه ، مؤسس برنامج إنتيوفيو شامويل بار للصحفيين بلومبرج في فبراير 2017، الذي تم الاتصال به في عام 2015 من قبل المسؤولين السعوديين ليقدم لهم تكنولوجيا خاصة بالتنبؤ المعرفي أو الحدس الاصطناعي من المخاطر الإرهابية. على الشبكات الاجتماعية، أيضاً قام بتزويدهم ببرامج قادرة على تحديد الجهاديين المحتملين على شبكة الإنترنت قبل أن يمدد السعوديون هذه التكنولوجيا إلى مراقبة الأبحاث التي أجريت على العائلة المالكة. و و في السياق نفسه صرح مدير الموساد من 1989 إلى 1996 والآن مدير شركة الأمن الخاصة أثينا GS3 شابتاي شافيت أن معظم المجموعات الأمنية الإسرائيلية الكبيرة والصغيرة تقيم علاقات في الخليج.

لطالما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة الشريك الرئيسي لإسرائيل في شبه الجزيرة. هذه المعلومات لم تؤكد من قبل دول الخليج، ولكن يعتقد الكثيرون اليوم أن التعاون غالباً ما يوجد من خلال شركات القذائف الموجودة في أوروبا أو الولايات المتحدة للتحايل على القواعد المقاطعة لإسرائيل. على أي حال، هذا ما قاله ماتى كوشافي، وهو رجل أعمال إسرائيلي عاش فترة زمنية في الولايات المتحدة، يملك شركات 4D للتقنيات المتقدمة في مجال الأمن، التي أنشئت في نيو جيرسي، وايشيا غلوبال تكنولوجي (AGT) الدولية المسجلة

في زيورخ، حيث قام ببيع أنظمة الحماية والمراقبة لدولة الإمارات العربية المتحدة مقابل عدة ملايين من الدولارات. إن موظفي هذه الشركات غالباً ما يكونون إسرائيليين وربما يتكونون من عملاء عسكريين ورجال مخابرات سابقين. ناهيك عن مجالات إدارة المياه، و مسائل تحلية المياه والطاقة المائية، و هذه ستكون مجالاً آخر من الخبرات الإسرائيلية التي تعتبر مهمة جداً بالنسبة لدول الخليج.

وزيادة عن التعاون الرسمي مع مركز البحوث حول المياه في مسقط ؛ الإسرائيليون مهتمون بخليج العقبة (لأنه يتعلق بالمشروع الجاري لقناة "البحر الأحمر - البحر الميت" مع الأردن والسلطة الفلسطينية) و يأملون أن تفتح لهم الأبواب الاقتصادية للمملكة العربية السعودية.

وأخيراً، تقدم البحرين جانباً آخرًا من التقارب الخليجي الاسرائيلي تماماً عند توقيع اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة في عام 2004، حيث اهتمت الدولة بالإعلان علناً أنها لن تقاطع الشركات الأمريكية التي تتعامل مع إسرائيل. وكثيراً ما يُنشر حول الدور الذي تؤديه هذه الإمارة في قرارات جارتها السعودية العظيمة، فالبحرين لها خصوصية إيواء مجتمع متعدد الوظائف، بالإضافة إلى العمال الأجانب (وخاصة المسيحيين والهندوس والبوذيين)، بالإضافة إلى أن لديها أغلبية شيعية ومواطنون سنيون يتمتعون بالسلطة من خلال عائلة آل خليفة الحاكمة، وطائفة يهودية صغيرة. من بين الشخصيات المهمة التي أصلها عراقي هدى أزرا إبراهيم نونو، السفيرة السابقة للبحرين في الولايات المتحدة.

لطالما أصرت إمارة البحرين دائماً على مبادئ التسامح الديني، بينما تدافع عن سياستها القمعية ضد الشيعة على أساس أن هذه الأخيرة تسعى للاستيلاء على السلطة. في حفل أقيم في مركز سيمون فيزنتال في لوس أنجلوس في أيلول / سبتمبر 2017 انتقد الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاطعة إسرائيل ودعا البحرينيين لزيارة إسرائيل، هذه التصريحات التي نقلتها الصحافة الإسرائيلية لم تثر أي رد فعل معين في البحرين، (للإشارة فان مركز فيزنتال تعاون أيضاً مع السلطات البحرينية لسنوات عديدة) كما نتذكر الزيارة التي قام بها يهود نيويورك الأرثوذكسيين في شهر كانون الأول / ديسمبر 2016 والصور التي نشرت على موقع يوتيوب تظهر رقصهم مع ضيوفهم البحرينيين بمناسبة احتفال هانوكا. وقد انتقدت السلطة الفلسطينية وحركة المقاومة الاسلامية (حماس) بشدة هذا الحادث فدعت هذه الأخيرة البحرين إلى "وقف أي شكل من أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني". في ديسمبر 2017، و بعد أيام قليلة فقط من اعتراف دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل ذهبت مجموعة دينية تتألف من المسيحيين واليهود والمسلمين والهندوس والبوذيين إلى إسرائيل مرة أخرى في رحلة بين الأديان. بينما رفضت الصحافة البحرينية هذه الرحلة المنظمة "هذه البحرين"، في السياق نفسه نشرت صحيفة دت نيوز الناطقة بالانجليزية، على الصفحة الأولى من طبعتها في 12 ديسمبر 2017 : "هذا هو البحرين" رحلة إسرائيلية الى المياه الساخنة ".

### من تقارب المصالح إلى الاتفاق الاستراتيجي ؟

**الدبلوماسية الموازية، شائعات وكرات تجارب من أجل اختبار التقارب الإسرائيلي السعودي.**

بداية من وجود مصالح مشتركة إلى تبادل المعلومات، أصدرت وسائل الإعلام الإسرائيلية بياناً مفاده أن هناك خطوة واحدة فقط سيتم من خلالها الآن العبور بطريقة منهجية، ففي عام 2016 نشرت القناة الإسرائيلية الثانية تقارير تفيد بأن وزير البنية التحتية الوطنية، الطاقة الذرية، عضو في مجلس الأمن) يوفال شتاينيتز استغاد من زيارة مزعومة إلى أبوظبي في إطار إرسال ممثل إسرائيلي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (إيرينا) من أجل التعاون مع إيران والدولة الإسلامية وغيرها من "المسائل السرية". من جانبها السلطات الإسرائيلية لا تنكر مطلقاً هذا النوع من المعلومات، سواء كانت هذه الأخيرة صحيحة أو خاطئة، فهي تخدم مصالحها. وفي الوقت نفسه، أكدت الاعلامية هاجر شيزاف أنه هناك "مصدر إسرائيلي سري قال لـ"ميدل إيست آي": إن وجود ممثل إسرائيلي في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في أبوظبي يهدف إلى "الحضور الواسع في شبه الجزيرة العربية". فمن المحتمل أن يكون هناك طموحاً إسرائيلياً، ولكن لا شيء يبين أنه مشترك من قبل الدول الخليجية.

ناهيك عن الإمارات العربية المتحدة والبحرين، اللتين تبدوان أنهما تؤيدان التقارب مع إسرائيل، بالرغم من أن عدد سكانهما التراكمي لا يصل حتى إلى عدد سكان جدة، ففي الرياض توجد عقدة ومفاتيح التطبيع الكامل والمفترض مع إسرائيل. فمنذ عام 2015، تسارعت وتيرة الكشف، وغيرها من التكهانات بشأن التعاون الإسرائيلي السعودي، حيث وجدنا الغموض في التسريبات التي نقلتها الصحافة الإسرائيلية منذ فترة طويلة والتي لم تذكر شيئاً عن النوايا الحقيقية للرياض، انطلاقاً من القصص الفردية، والمناقشات على هامش اللقاءات الدولية أو القليل من الاتصالات التجارية، أراد الكثيرون الكشف عن تحالف سري كبير. و لأن هذه العلاقة هي علاقة مؤامرات، و لأنها تثير الأوهام من عملاء سريين (وخاصة منذ اغتيال مسؤول تنفيذي لحماس في فندق في دبي من قبل الموساد في عام 2010) ولأنها إلى حد كبير تعتبر أداة استغلال من قبل خصومهم -في المقام الأول إيران-؛ فكثيراً ما يساء فهمها. نتذكر على سبيل المثال التصريحات المنسوبة إلى الأمير السعودي الوليد بن طلال حين أعلن في صحيفة القبس الكويتية في عام 2015 أنه في حالة الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، سوف يكون بجانب تل أبيب. و قد تكرر نشر هذه المعلومات من قبل جميع وسائل الإعلام الإيرانية والإسرائيلية قبل أن يتم تكذيبها بحكم أنها ملفقة. في سبتمبر 2017، ظهرت شائعات عن زيارة أحد الشخصيات الخليجية المعروفة إلى إسرائيل. هذا الخبر أشعل وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية، وسارعت الصحافة الإسرائيلية والمواقع القريبة من طهران إلى الادعاء بأنه محمد بن سلمان، في حين ادعت صحيفة إيلاف -وهي جريدة عربية على الإنترنت قريبة من الرياض- بأنه مسؤول قطري.



و من بين التسريبات الكاذبة والشائعات، نجد ان هناك بعض المعلومات الحقيقية التي تشهد على التقارب الاستراتيجي بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، فالتصريحات الرسمية ولا سيما الاجتماعات التي تيسرها مراكز البحوث أو مراكز الفكر أو غيرها من منصات الدبلوماسية الموازية، هي أول دليل متاح على هذا التطور، و من بين الأشخاص الرئيسيين في هذا التقارب، يمكننا تحديد العديد من الوسطاء الخاصين، بالنسبة للجانب الإسرائيلي لدينا (الباحث السابق بمركز موشيه دايان، والمدير العام السابق لوزارة الخارجية ورئيس مركز القدس للشؤون العامة) دوري غولد، وعلى الجانب السعودي لدينا (المدير السابق للاستخبارات، السفير الأمريكي السابق، مدير مركز الملك فيصل للأبحاث والدراسات الإسلامية) تركي بن فيصل بن عبد العزيز آل سعود و(المدير العام السابق للوسط مركز الشرق للدراسات الاستراتيجية والقانونية بجدة) أنور عشقي.

في عام 2014 تمت دعوة المدير السابق للاستخبارات العسكرية و مدير معهد الدراسات الأمنية الإسرائيلية عاموس يدلين بالإضافة إلى تركي بن فيصل فالي صندوق التفكير الأمريكي و صندوق مارشال الألماني في واشنطن لعرض رؤى الشرق الأوسط وإمكانيات السلام العربي الإسرائيلي. وأشار الممثل السعودي إلى اليد التي قدمتها مبادرة السلام العربية لعام 2002، وحث إسرائيل على المضي قدما بالقضية الفلسطينية من أجل بعث الأمل في إيجاد نية بالاعتراف بإسرائيل من قبل العالم العربي. في حزيران / يونيو 2015، في مؤتمر نظمه مجلس العلاقات الخارجية أيضا في واشنطن، اعترف دوري غولد و أنور عشقي علنا بأن المحادثات السعودية الإسرائيلية كانت مستمرة لمدة عام على الأقل، وأنهما قررا هذه المرة التحدث عن هذا الموضوع علنا. ودعا عشقي، من بين أمور أخرى، إلى تغيير النظام السياسي في إيران، من أجل إرساء السلام العربي الإسرائيلي، و من أجل دعم كردستان المستقلة (وكذلك إضعاف طموحات إيران وتركيا والعراق) و من أجل الإصلاحات الديمقراطية في العالم العربي. وفي أيار / مايو 2016 أكد دوري غولد الصلة بين الملف النووي والدبلوماسية المهيمنة لإيران في الشرق الأوسط، كما تحدث تركي بن فيصل مع (مستشار الأمن القومي السابق لبنيامين نتتياهو) يعقوب أميدرور عن الشرق الأوسط بدعوة من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى الذي لا يزال في واشنطن. وفي يوليو / تموز 2016، ذهب أنور عشقي إلى إسرائيل والتقى دوري غولد مرة أخرى أمام أعين الكاميرات في مكتبه بالقدس ومعه مسؤولون إسرائيليون آخرون، بمن فيهم الجنرال يواف موردخاي المسؤول عن الأراضي الفلسطينية. لكن في مقابلة مع صحيفة "يديعوت أchronوت" الاسرائيلية صرح بشكل واضح أن حكومته لم تكلفه بإجراء مفاوضات مع إسرائيل وأنه كان مسافراً بشكل غير رسمي. كان من الواضح أن رحلته كانت قد حصلت على موافقة السلطات السعودية، و هذا ما سمح له أيضا بإرسال رسالة مهمة إلى الإذاعة الإسرائيلية: "لن يكون هناك سلام مع الدول العربية، لأنه أولا يجب أن يكون هناك سلام مع الفلسطينيين". ولا يزال العديد منهم لا يتذكرون من هذه الزيارة، بالرغم من أنها تذكر أيضا بأن القضية الفلسطينية لا تزال في صميم تطبيع العلاقات الإسرائيلية - العربية. وأيا كان التقارب بين المصالح الأمنية والرغبة الحقيقية في الدفاع عن العلاقات الثنائية، فلا تزال هناك عقبات يتعين التغلب عليها.

نهاية تشرين الأول / أكتوبر 2017؛ بدعوة من منتدى السياسة الإسرائيلية (المركز الفكري الليبرالي اليهودي) ناقش تركي بن فيصل وإفرايم هليفي السياسة الأمريكية تجاه إيران، إذ دعا المدير السابق للموساد إلى الحفاظ على خطة العمل المشتركة (اللجنة الاستشارية المشتركة بين الوكالات بشأن البرنامج النووي الإيراني). و قد دافع تركي بن فيصل عن قرار إلغاء الشهادة المقررة من طرف الرئيس الأمريكي في 13 أكتوبر 2017 : "إذا كنت ترغب في الضغط على إيران، عليك أن تفعل كل ما يتوجب لذلك وإلغاء التصديق يعتبر وسيلة للضغط عليهم حتى لا يحترموا نص الاتفاق فحسب، بل أيضا مضمونه".

هذا الاجتماع أكد أنه الآن من "الطبيعي" أو "البدهي" أن يتحدث القادة الإسرائيليون والسعوديون معا علنا، كما سلت الضوء على الانطباعات المختلفة حول السياسة الإقليمية، خصوصا حول إيران. ومن المعترف به اليوم أن أنانية بنيامين نتنياهو ودعمه الثابت للرئيس ترامب بشأن إيران لم يكن مقبولا من طرف جميع أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية، الذين يأملون في استمرار خطة العمل الشاملة للفلسطينيين، لكنهم قلقون بشأن التنسيق في وجهات النظر بين تل أبيب والرياض وواشنطن حول الملف الإيراني.

منذ ذلك الوقت، لم يعد من المستغرب سماع مشاركة الإسرائيليين والسعوديين في تحليلات مشتركة حول المنطقة، حيث أنه تم سماع رئيس الدولة الإسرائيلية غادي إيزنكوت حين صرح لصحيفة إيلاف أن إسرائيل مستعدة لتبادل المعلومات مع السعودية حول إيران. هذا الأخير على الأرجح كان قابلا للتصديق، ولكن فجأة، تم تشويه و تعديل الرسالة.

من جهة، كان الهدف من هذه المقابلة تأكيد إسرائيل عن عدم وجود أي نية لمهاجمة حزب الله، في حين أن موجة الاستقالة المفاجئة لرئيس الوزراء اللبناني في نوفمبر / تشرين الثاني 2017 تتضاعف تردداتها على تلميحات المواجهة بين السعودية وحزب الله ودور إسرائيل المحتمل في هذه المعركة.

من ناحية أخرى يبقى السؤال المطروح ما إذا كانت الرياض مستعدة للتعاون علناً مع إسرائيل دون أي تطور في القضية الفلسطينية، فبعض الخبراء الإسرائيليين مقتنعون بأن القضية الفلسطينية سوف تكون قديمة في وقت قريب، وقد وافقوا توقعات بنيامين نتنياهو الذي يريد إقناع المجتمع الدولي بأن القضية الفلسطينية لم تعد تمثل أي شيء في الشرق الأوسط. هذا لم يكن عبئاً على جميع الجهات الفاعلة. لكن المحللين الإسرائيليين الآخرين يشككون في أن استراتيجية التخدير والرضا الذاتي التي تروج لها بيئتهم أمر حكيم. لأنها تهدف أساساً إلى اختبار ردود الفعل الإقليمية، ويمكن أيضاً القول إنه من خلال التظاهر بأن إسرائيل سوف تحصل على كل شيء، فإن هذه الاستراتيجية يمكن أن تضعف الرياض في علاقاتها مع العالم العربي وعدم فتح الأسواق المتوقعة للشركات الإسرائيلية.

### الاستنتاجات من العلاقة الثلاثية إسرائيل / المملكة العربية السعودية / الولايات المتحدة: ضربة البوكر أم خدعة كبيرة.

لقد أصبحت الإشكالية المرتبطة بالثلاثي الإسرائيلي-السعودي-الأمريكي مركزية، حيث يرغب اليوم الرئيس ترامب في تحقيق ما رفض القيام به باراك أوباما، و هو تحالف الرياض وتل أبيب ضد طهران من خلال معالجة مسألة القضية الفلسطينية بأدنى شكلٍ ممكنٍ فيما يسمى الصفقة النهائية تحت الرعاية الإقليمية.

وفيما أراد الرئيس الديموقراطي السابق إعادة التوازن في ميزان القوى بين طهران والرياض، فإن دونالد ترامب يريد الآن تعزيز المحور الإسرائيلي السعودي والاعتماد على هذه الدعامة الاستراتيجية لمواجهة القوة الإيرانية ، ولجعل هذا المحور صلباً، فإنه يعلم ضرورة إحراز تقدم كبير في القضية الفلسطينية، على الأقل تجميد الاستيطان وتخفيف الحصار المفروض على غزة.

لقد شهدنا منذ بداية عام 2017 على قيام تحالف حقيقي بين تل أبيب والرياض وواشنطن، بسبب وصول دونالد ترامب الى الحكم في الولايات المتحدة وصعود محمد بن سلمان ال سعود على عرش السلطة في المملكة العربية السعودية. في حين أن المسألة الإيرانية تظهر الآن بين الأطراف الثلاثة كإسمنت قوي جداً، يقوم بمقاومة الآثار المسببة للتآكل الفلسطيني. يبدو أن التقارب أصبح واضحاً جداً خلال زيارة بنيامين نتنياهو الرسمية الأولى لإدارة ترامب في شباط / فبراير 2017، حيث قال نتنياهو: "إن الدول العربية في المنطقة لم تعد ترى إسرائيل عدواً، بل حليفاً أكثر فأكثر."

إن حل المعادلة بين الدول الثلاث لا يزال معقداً للغاية، وبينما كانت العلاقة بين باراك أوباما وبنيامين نتنياهو كانت معروفة بأنها سيئة، فإن دونالد ترامب لا يخفي قربته من رئيس الوزراء الإسرائيلي واستعداده لخدمة مصالح إسرائيل. وبناء على نصيحة صهره جاريد كوشنر ( من كبار مستشاري الرئيس، والمسؤول عن سياسة الشرق الأوسط) وجيسون غرينبلات (الممثل الأمريكي الخاص بالمفاوضات الدولية)، كسر ترامب قواعد الإجماع الدولي من خلال الاعتراف في 7 كانون الأول / ديسمبر 2017 بالقدس عاصمة لإسرائيل، ولوم الفلسطينيين لانشغالهم في الوقت نفسه بالتفاوض على المصالحة الوطنية بين فتح وحماس، وعلى رفض إعادة فتح محادثات السلام مع إسرائيل، كما هدد الرئيس الأمريكي الذي كان يبدو أنه متحمس كثيراً بإغلاق التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في واشنطن إذا كانت السلطة الفلسطينية تخطط لمقاضاة المسؤولين الإسرائيليين في المحكمة الجنائية الدولية. منذ دخوله الحملة الرئاسية في عام 2016 وعد دونالد ترامب بإبرام الصفقة النهائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وعلى نطاق أوسع بين إسرائيل والعالم العربي، وسوف تعمل فرقه على إنشاء خطة السلام، ولأنه اقتنع بأن المشكلة أتت من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، فقد سعى بكل الوسائل إلى ثنيه وعزله الرئيس الفلسطيني. و لقد ضاعف جاريد كوشنر زيارته إلى الرياض في عام 2017، ربما لمناقشة سبل نقل القضية الفلسطينية إلى الأمام، وربما لإعداد خطة السلام.و السؤال المطروح ما هي الفرص التي حققها هذا المجهود الأحادي الجانب حتى يثبت خلاف ذلك؟ لم يتم إعلام الرئيس محمود عباس بالقضية، وأكد أنه لا توجد خطة سلام أمريكية على الطاولة، كما حرص الوفد المرافق له على دحض

المعلومات التي نقلتها الصحافة الإسرائيلية بأن الرياض أجبرته على توقيع اتفاق مع إسرائيل، وإلا فإنه ينبغي عليه الاستقالة.

وفي هذا السياق، فإن تصريح دونالد ترامب عن القدس هو ضربة قاضية لمصادقية الولايات المتحدة بصفتها وسيطاً بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد وافقت جامعة الدول العربية على مطالب الرئيس الفلسطيني بإعلانها في 10 ديسمبر / كانون الأول 2017 أن الأمريكيين "انسحبوا كراعين ووسطاء لعملية السلام". لقد اعتقدنا أن دونالد ترامب يعترم تعزيز الصفقة النهائية، لكنه يبدو أنه رغب مسبقاً في وضع محمود عباس والسلطة الفلسطينية في موقف ضعيف.

كان قرار الولايات المتحدة بشأن القدس في معظمه دون التشاور مع حلفاء واشنطن العرب، وعلى الرغم من التحذيرات التي أصدرتها كل من الأردن -الوصي على الأماكن المقدسة في القدس- ومصر صاحبة أول اتفاق تاريخي للسلام مع إسرائيل، والراعية لمفاوضات المصالحة الفلسطينية الأخيرة، إلا أنها لم يكن لها أي اهتمام أمام ما قرره الولايات المتحدة الأمريكية. فإن هذين البلدين يخافان بشكل خاص من الاحتجاجات الشعبية وانتقادهم بسبب عدم دعمهم للقضية الفلسطينية. حتى السعودية والإمارات العربية المتحدة اللتان لا تميلان اليوم إلى الدفاع عن الفلسطينيين، و تعتقدان أن هناك علاقة أقل إشكالية مع إسرائيل، فهما لم تقدرا الموقف الأمريكي. لماذا يجبر القادة العرب، وخاصة من الخليج، على الانخراط مرة أخرى ضد النضال الفلسطيني ولعب رجال الشرطة السيئيين، بينما لم تكن العلاقات مع إسرائيل جيدة؟ دونالد ترامب يعطي الانطباع "أنه أطلق النار في قدم حلفائه العرب".

إن هذه اللعبة الدبلوماسية الثلاثية الكبرى بين إسرائيل والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، والتي اعتمدت على حملة إعلامية شاملة وتسريبات كاذبة، تبدو جزء من الخداع الذي لم ينته بعد. إذن فالسؤال الرئيسي متى يصبح هناك توازن القوى بين الأطراف الثلاثة الأساسية من أجل إضفاء الطابع الرسمي على اتفاق استراتيجي حقيقي؟ . أيضا من الضروري أولاً أن نتذكر أن أولوية السعوديين مع تل أبيب ليست أكثر من واشنطن، فكلما كان التقارب مع إسرائيل أكثر، زاد سعى النظام إلى توطيد علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية وهي التي تعتبر بالنسبة له شكل من أشكال تأمين البقاء. من ناحية أخرى كشفت صحيفة وول ستريت في فبراير / شباط 2017 أن الإدارة الأمريكية تناقش مع شركائها الخليجيين إمكانية دعم تحالف عسكري إقليمي، بما في ذلك جهاز الدفاع الصاروخي، لمواجهة التهديد الإيراني، وأن إسرائيل يمكن أن تكون شريكة لهم وان تقوم بتزويدهم بالمعلومات. ومن أجل تعزيز الدعم العسكري الأمريكي يريد محمد بن سلمان التفاوض مع الولايات المتحدة، فواشنطن تعتبر ملائمة أكثر للتفاوض . فأمريكا ستكون أكثر فعالية من خلال تلبية مصالح ننتياهو. في أيار / مايو 2017، ظهر تسريب جديد تم كشفه في صحيفة وول ستريت جورنال أن الإمارات والسعودية تفكران في تحسين علاقتها مع إسرائيل (الروابط الجوية والاتصالات وتأثيرات السفر ... الخ) مقابل تجميد جزئي للاستيطان.

ومن المهم أيضا أن نفهم أن واشنطن لم تعد تعرف إطار اللعبة الإقليمية، على الرغم من تصريحات دونالد ترامب الهجومية ضد إيران والنصيحة المبعوثة لدول الخليج بشأن مكافحة "الإرهابيين" في داخل بلادهم. إن واشنطن ليست هي سيد الصراع داخل دول مجلس التعاون الخليجي الذي افتتح في يونيو 2017، لذلك فسيكون من الخطأ أيضا إذا اعتدنا أن الإسرائيليين هم المحرضين، بسبب وجود كثير من التوترات الحالية بين الملوك الخليجين سببها نزاعات قديمة سهلة الإثارة. فقد اغتتم الترادف السعودي الإماراتي فرصة عكس مسار الدبلوماسية الأميركية بعد أوباما لتسوية حساباتهما بعنف داخل لجنة التنسيق المشتركة. يبدو أن محمد بن سلمان مصمم اليوم على التعبير عن رغباته وإملاء شروطه على كل من الأميركيين والإسرائيليين.

بالنسبة للأمريكيين، محمد بن سلمان يريد ضمان إعادة التفاوض بشأن خطة العمل الشاملة، وخاصة اعتماد عقوبات جديدة تتعلق بالقدرات الباليستية الإيرانية. بنيامين نتانياهو يبدو انه موافق على هذه النقاط: إسرائيل تبدو واضحة في موقفها، ومن جهة أخرى، إسرائيل تؤيد بوضوح الموقف المدعي لنجاح تطبيع هذه العلاقات الثنائية مع المملكة العربية السعودية. و لا تزال تفكر في تقييم تكاليف وفوائد مثل هذه العملية. وأخيراً، هذا لا يعني أن إسرائيل ستفعل أي شيء لإغواء النظام الملكي السعودي. من جانب آخر أثارت قضية سعد الحريري تفسيرات مبالغ فيها، و اشارت إلى أن إسرائيل سوف تنسق مع السعودية لشن حرب ضد حزب الله اللبناني. بينما أفاد الإسرائيليون أنهم وحدهم من يمتلك حق القرار في سياستهم تجاه حزب الله. وبعبارة أخرى، فإن إسرائيل لن تسمح لأي شخص أن يملي عليها قرار الدخول المحتمل في الحرب. أما بالنسبة للملف الفلسطيني فإنه من غير الممكن الاعتقاد بأن بنيامين نتانياهو سيوافق على إسقاط ائتلاف حكومته (اليوم يخضع الى حد كبير لمصالح اليمين المتطرف والمستوطنين) لإيجاد حل للدولتين. إذ من الصعب أن نصدق أن ينجح كوشنر وغرينبلات في المكان الذي فشل فيه أسلافهم.

### خاتمة

منذ عام 2011، شهدت العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تطوراً كبيراً بفضل الانشغالات الأمنية المشتركة، خصوصاً فيما يتعلق بإيران، أيضاً بسبب تنوع ثرواتهم وأسواقهم الاقتصادية. وفي هذا السياق، لم تعد القضية الفلسطينية تشكل عائقاً أمام أي اتفاق ضمني، بل تعتبر أداة محتملة لا يمكن اللجوء إليها إلا للحد من التطبيع الكامل لعلاقتهم الثنائية.

في دراستها عام 2007 "حوار سعودي - إسرائيل: ما الذي يكمن في المستقبل؟"، اعتقدت سارة يزرايلي أن التعاون بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية لن يكون ممكناً إلا عندما يكون هناك "تغيير في السلطة السعودية، وحدّ من تأثير السلطات الدينية على الحكومة والمجتمع، وتعزيز للقوى الداخلية للتحرر الاقتصادي وزيادة الانفتاح على الدول والجهات غير الإسلامية".

ومع ذلك، لا يزال هناك غموض كبير في استراتيجية محمد بن سلمان: كيف يظن أن يوافق الفلسطينيون على التفاوض مع إسرائيل إذا استمر الاستعمار وإذا كانت الولايات المتحدة لا تزال تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل؟ كيف يمكن أن يتخلى محمد بن سلمان عن القضية الفلسطينية وأن يتخلى عن حماية مكان مقدس مسلم ويحافظ في الوقت نفسه على مكانته كزعيم للعالم السني؟ في الأساس، لماذا يحاول التطبيع بالرغم من أن العلاقة القائمة توفر له المزيد من الفرص وليس القيود؟

من الخطر جداً أن نضع جانبا جزءاً من الرأي العام العربي ونعطي الحق لأولئك الذين حذروا بلا توقف من تشكيل محور إسرائيلي سعودي أمريكي مستعد لبيع القضية الفلسطينية للهجوم على إيران بشكل أفضل. لقد تم نشر في نوفمبر / تشرين الثاني 2017 من قبل الخبر، -وهي الوسيلة الإعلامية اللبنانية القريبة من حزب الله-، رسالة افتراضية من عادل الجبير لمحمد بن سلمان حول التحالف مع إسرائيل. كما استخدم حسن نصر الله على الفور كلمة الرئيس الأمريكي عن القدس ليظهر مدافعاً مخلصاً -لفهم ما بين السطور عكس السعودية- للقضية الفلسطينية. إن التحالف مع إسرائيل من دون تقدم في القضية الفلسطينية سيكون نعمة تاريخية لإيران، التي يمكن أن تتباهى بثمن قليل بالاستيلاء على شعلة المقاومة العربية الإسلامية ضد التحالف الإسرائيلي الأمريكي. كما ظهر الرئيس الإيراني حسن روحاني على رأس جبهة من القادة الحاضرين في القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي - وهي مؤسسة تحت الرعاية السعودية، والتي عقدت من طرف الرئيس التركي رجب طيب اردوغان يوم 13 ديسمبر 2017 في اسطنبول.

بكل تأكيد فالرأي العام العربي قد تطور، وشباب دول الخليج العربية لم يعد ينظر إلى القضية الفلسطينية على أنها مركزية، بل هو أكثر اهتماماً بتداعيات الإصلاحات الاقتصادية التي أعلنها قادتهم أكثر من اهتمامه بالنضال السياسي، وبالتالي فإن هناك خطر ضئيل من أن يخل بالسلطات القائمة للدفاع عن الفلسطينيين. فالتعبيرات السياسية لدعم فلسطين في هذه البلدان كانت جد ضئيلة. إلا أن ردود الفعل في بلاد الشام، وخاصة في الأراضي الفلسطينية ولبنان والأردن ومصر، قد تكون أكثر عنفاً. و لذلك فإن تحول الدبلوماسية

السعودية حول هذه النقطة الرئيسية سيعد بالتأكيد خيانة للنضال الفلسطيني وللقضية العربية ككل. من وجهة نظر استراتيجية وجد عقلانية، سيكون أمراً بالغ الخطورة، عند مواجهة شخصيات وأشكال من ممارسات السلطة التي يصعب فكها وتكون غير متوقعة مثل محمد بن سلمان ودونالد ترامب، حينها نستطيع القول إن كل شيء يبدو ممكناً الآن.

رابط الدراسة:

<http://www.ifri.org/fr/publications/etudes-de-lifri/israel-pays-golfe-enjeux-dun-rapprochement-strategique>

.. اليزابيت مارتيو: دكتورة في العلوم السياسية في معهد باريس للدراسات السياسية، باحثة في شؤون الشرق الأوسط بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (ايس- مكتب البحرين)، ومتخصصة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في أبعاده المحلية و الدولية، نشرت العديد من الأبحاث منها: "التعبئة المدنية حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني" (بالغراف\_ماكميلان، 2009) وأجرت أبحاثاً حديثة حول العلاقة بين إسرائيل ودول الخليج منها دراسة بعنوان: "ما هي احتمالات التقارب بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية وأبوظبي؟". داونفارسايشن، حزيران/يونيو 2017)، دراسة أخرى بعنوان: "تداعيات الأزمة السورية في بلاد الشام"، "الدولة الإسلامية والمواطنون العرب الإسرائيليون" وور أون دوروكس، كانون الأول / ديسمبر 2016).